



الشركة الخليجية الكويتية للاستثمار العقاري العربي

(ش.م.م)

إحدى شركات البنك العقاري المصري العربي

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،،،

مرفق لسيادتكم المستندات الآتية:-

- تقرير الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية لمراقب الحسابات في ٢٠٢١/٦/٣٠

- قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠

- قائمة المدخل الدورية المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠

- قائمة الدخل الشامل الدورية المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠

- قائمة التغير في حقوق المساهمين عن الفترة المالية من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠

- قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠

- الإيضاحات المتممة للقواعد المالية من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،،،،،،،،،،

إحدى شركات البنك العقاري العربي

٢٠٢١/٨/١١

أر إس إم مصر - محاسبون قانونيون
محدد حلشل وشركاه

٢٢ شارع قصر النيل - وسط البلد ١١١١ - القاهرة
تلفون: +٢٠٢٤٦٧٦٤ - +٢٠٢٣٩٣٠٨٥٠
فاكس: +٢٠٢٣٩٣٠٥٢٢
www.rsmegypt.com

تقرير فحص محدود للقواعد المالية الدورية

تقرير فحص محدود إلى السادة / مساهمي شركة الخليجية الكندية للاستثمار العقاري

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرافق لشركة الخليجية الكندية للاستثمار العقاري شركة مساهمة مصرية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذلك قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن ستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القواعد المالية الدورية هذه وعرضها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القواعد العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القواعد المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهمات الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) يشمل الفحص المحدود للقواعد المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القواعد المالية.

أساس الاستنتاج المتحقق

- بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٨) " عملاء " بنك البركة البالغ ١,٩٦٢ مليون جنيه والمرحل من سنوات، فإنه وفقاً لما تضمنته دراسة القيمة العادلة لسهم الشركة (الصادرة بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠) من عمل اضمحلال لرصيد العميل بمبلغ ١,٩٦٢ مليون جنيه فلم تقم إدارة الشركة بعمل هذا الإضمحلال، ونرى أن تأثير هذا الإضمحلال هو إغلاق رصيد العميل بنك البركة بمبلغ ١,٩٦٢ مليون جنيه وزيادة الخسائر بقائمة الدخل بمبلغ ١,٩٦٢ مليون.
- وبالتالي تصبح إجمالي خسائر الفترة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مبلغ ٣,٦٢٣,٠٧١ مليون جنيه.
- وللإشارة نصيب السهم من الخسائر ٠,٧٢ جنيه لكل سهم.
- لم يتم إغلاق وحدات سانت فاتيما بال الإيرادات بمبلغ ٢٦٠ ألف جنيه.

الشركة الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي (شركة مساهمة مصرية)
 قائمة الدخل الشامل عن السنة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
 (جميع المبالغ المدرجة بالجنيه المصري)

الفترة المالية من ٢٠٢٠/١/١ إلى ٢٠٢٠/٦/٣٠	الفترة المالية من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢١/٦/٣٠	إيضاح رقم (١٤) (١٦٦٠ ٣٢١)	صافي (خسارة) الفترة الدخل الشامل الآخر
-	-	-	مجموع الدخل الشامل الآخر
<u>٤٥٨٧٩٤</u>	<u>١٦٦٠ ٣٢١</u>	<u>(١٤)</u>	<u>اجمالي الدخل الشامل عن الفترة</u>
<u>٤٥٨٧٩٤</u>	<u>١٦٦٠ ٣٢١</u>		

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى ٣٢ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

م / باهر خورشيد العدناني

باهر خورشيد العدناني

١ / ياسر فاروق أبو عيشة



٣-٣ مشاريع تحت التنفيذ

يتبع الاعتراف بالمشاريع تحت التنفيذ بالتكلفة. تتضمن التكاليف كافة النفقات المتعلقة مباشرةً واللزامية لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أفتى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحةً للاستخدام.

ويتم تقدير المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ المركز المالى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلان إن وجدت.

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة

تبني الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الأضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ الاستثمارات في أوراق مالية بفرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بفرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتبني الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٦-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون من الخامات وقطع الغيار بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكاليف التقديرية للإتمام وكذلك أية تكاليف أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع.

ويتم تقدير المخزون باستخدام طريقة المتوسط المتحرك وتتضمن التكاليف كافة التكاليف المباشرة التي تحملها الشركة لتصنيع واقتاء المخزون والوصول به إلى موقعه وحالته الراهنة كما تتضمن تكاليف المخزون التام نصيبه من التكاليف غير المباشرة الصناعية والمحددة في ضوء الطاقة التشغيلية العادية.

٧-٣ أعمال تحت التنفيذ

يتم تصنيف الوحدات التي تم إنشاؤها لغرض البيع كأعمال تحت التنفيذ لتظهر الوحدات غير المباشرة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل وتشمل تكاليف الأعمال تحت التنفيذ على التكاليف الأرض والمصاروفات الأخرى ذات العلاقة التي يتم رسميتها عندما تكون الأنشطة الضرورية لجعل الوحدات جاهزة للبيع قيد التنفيذ بمعدل صافي القيمة البيعية معن البيع التقديرية ناقصاً التكاليف التي ستحدث عند بيع الوحدة وتعتبر الوحدات مكتملة عند اتمام جميع الأنشطة المتعلقة بها ويشمل ذلك البنية التحتية والمرافق لكل مشروع تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المدرجة كأعمال تحت التنفيذ على أساس منوي .

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاده لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتقة في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر، اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس السنة أو السنوات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتتبلي بها المغطاة على الارباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهت أجل أو تم بيع أو فسخ اداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية.
إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على اداة التغطية.

١٢-٢ الأصول:

الأصول المالية غير المستقرة:

الأصول المالية غير المبوبة كقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخير في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكون المجموعة لتقبela في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمفترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة أن الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وإن مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر .

الأصول المالية المتباينة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقديرها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقديرها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حديث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقديرها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المشابهة معاً.

عند تقدير الأضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الأضمحلال وقيمة الخسائر المتبدلة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية واللتئمية الحالية توضح أن الخسائر الفعلية من الراجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

- ٢٠- الإلتزامات المحتملة

بسبب طبيعة إجراءات تدبير الإلتزامات الضريبية من قبل الجهات الحكومية، فإن الناتج النهائي لهذا التقدير من جانب مصلحة الضرائب قد يختلف جوهرياً عن تقديرات الشركة، لذا قد يوجد إلتزامات إضافية محتملة نتيجة الفحص الضريبي وتدبير مصلحة الضرائب المستعنى على الشركة. وفيما يلى ملخص بالموقف الضريبي للشركة حتى ٣١ مارس ٢٠٢١.

أولاً: ضريبة الأرباح التجارية والصناعية:

- تم الفحص حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط بنموذج ١٨ وتم الإعتراض عليه.
- الأعوام من ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٩ لم يدرج ملف الشركة الضريبي بعينة المحاسبة.
- علم ٢٠١٠ تم الربط تدبيري وتم الطعن وتم تحويل الطعن إلى لجنة الطعن الضريبي التي أعادته للمأمورية لإعادة الفحص بجلستها في ٢٠٢٠/١٠/٧.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

- تم الفحص حتى عام ٢٠٠٤ وتم السداد.
- الأعوام من ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٩ لم يتم الفحص بعد.

ثالثاً: ضريبة الدخلة:

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٢ وتم السداد.
- الأعوام من ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦ تم الفحص ولم يتم الربط حتى الآن.
- الأعوام من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ لم يتم الفحص بعد.

رابعاً: الضريبة العقارية:

- تمت مطالبة الشركة حتى عام ٢٠١٧ بخصوص مقر الشركة الإداري (عمرات رامو - مدينة نصر) بمبلغ ٢٥٧٠٤ جنيه وتم دفع نصف المبلغ وتم الطعن على المبلغ المتبقى ولم يتم الربط.

خامساً: ضريبة الخصم والتحصيل:

- لم يتم الفحص بعد.

٤٤- الأحداث الهمامة (خلال فترة / التالية للتاريخ) القوائم المالية

- تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى حالة من التباطؤ والانكماش الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء ، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الاقتصادي على المستوى العالمي والمحلّي والذي ظهر تأثيره على كافة الأنشطة بصورة مختلفة وعلى نشاط السياحة والاستثمار العقاري السياحي في مصر بصورة خاصة.
- وفيما يخص نشاط الشركة فإن التأثير يتمثل في انخفاض القدرات التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتأثر ببعض المعروض من الأراضي ووحدات الإسكان السياحي المملوكة للشركة بصورة جوهريّة حيث واكب ذلك قيام الإدارة بإعادة تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقى من تلك الأرضي والوحدات.
- ويُليخن حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر على بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية في:
 - مخاطر الائتمان المنوع للعملاء وارتفاع مؤشرات الإخفاق عن السداد
 - زيادة التكاليف وبالتالي مؤشرات احتمال وجود عقود محملة بخسارة
 - خطر ركود الوحدات المتاحة للبيع
 - توقف كلي أو جزئي لبعض أنشطة الشركة
 - خطر عدم القدرة على تحقيق معدلات النمو بخطوة الاعمال المحددة مسبقاً والتغيرات في توقعات التدفقات النقدية المرتبطة بها وبالتالي التأثير على الاستثمارية
 - قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية
- إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالي ودعم قدرتها على الاستثمارية، ومن أهم هذه الإجراءات:
 - استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للأراضي والوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
 - تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
 - دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.

رئيس مجلس الإدارة

م/ باهر خورشيد العنتى
باهر خورشيد العنتى



المدير المالي

أ/ ياسر فخرى أبو عشة
ياسر فخرى أبو عشة